أسباب الشفعة بحث في فقه المعاملات

إعداد/ أ.د أحمد يوسف سليمان قسم الدعوة وأصول الدين كلية العلوم الإسلامية _ جامعة المدينة العالمية شاه علم - ماليز يا ahmed.mahdey@mediu.ws

خلاصة —هذا البحث يبحث في أسباب الشفعة. الكلمات المفتاحية: الشفعة.

I. المقدمة

أسباب الشفعة ثلاثة: سبب متفق عليه، وسببان مختلف فيهما: السبب المتفق عليه هو: الشريك على الشيوع الذي لم يقاسم، وأما المختلف فيهما فهما: الجار الملاصق، والجوار في المنفعة في المبيع أو حق من حقوقه.

II. موضوع المقالة

أسباب الشفعة ثلاثة: سبب متفق عليه، وسببان مختلف فيهما: السبب المنفق عليه هو: الشريك على الشيوع الذي لم يقاسم، وأما المختلف فيهما فهما: الجار الملاصق، والجوار في المنفعة في المبيع أو حق من حقوقه.

١- اتفق الفقهاء على جواز الشفعة للشريك الذي له حصة سائغة في ذات العقار المبيع ما دام لم يقسم أو لم يقاسم، واستدلوا على ذلك بحديث جابر السابق.

٢- واختلفوا في الشركة التي تكون محلًا للشفعة إلى اتجاهين:
 الأول: أنه ما لا ينقسم كالبند الصغير والحمام الصغير، والطريق

الأون: الله ما لا ينفسم حالبت الصعير والحكام الصعير، والطريق الضيق لا شمكن الضيق لا شمكن الشفعة. إذا منع من الشفعة.

الثاني: أنَّ الشفعة في العقار ولو له يقبل القسمة، واستدلوا بعموم حديث: قضى رسول الله حصلى الله عليه وسلم- بالشفعة فيما لم يقسم؛ لأنَّ الشفعة شرعت لدفع الضرر ودفع الضرر عن أحدهما ليس بأولى من دفع الضرر عن الأخر، بل إنها فيما لا ينقسم أبلغ من الضرر في العقار الذي يقبل القسمة، ولأنه إذا كان الشارع يريد دفع الضرر الأدنى فالأعلى من باب أولى.

والشفعة إنما تثبت بالاتفاق في شركة الملك أي ملك الرقبة، أما ملك المنفعة، كالإجارة والإعارة فلا شفعة فيها، وفي قول لمالك: تجوز، واشترط بعض المالكية لجوازها في الكراء أن تكون فيما ينقسم وأن يطلب الشفعة ليسكن.

٤- واختلفوا كذلك في شفعة الجار والشريك في حق من حقوق المبيع،
 ولهم في ذلك اتجاهان:

الأول: عدم الجواز وهو قول الجمهور، واستدلوا بحديث جابر: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»، ولأنه لو أجيزت للجار لتعذر على من يريد شراء دار أن يتم له مقصوده.

والاتجاه الثاني: وهو الجواز، وهو قول الحنفية، واستدل هؤلاء بحديث عمرو بن الشريد وفيه: «الجار أحق بسقيه»، أخرجه البخاري.

وحديث جابر: «الجار أحق بشفعته ينظر به، وإن كان غائبًا ما دام الطريق واحدًا»، أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب، ولأن الجار قد يقال إلى الضرر كذلك بل إن الدور يختلف عنها سبب الجوار، ولكن بشروط أهمها أن تتحقق الملاصقة بين العقارين ولو في جزء منهما، وذلك لدفع الضرر وتحقيق المصلحة، وأن يكون الجار مالكًا، أما المستأجر فلا يجوز إلا في رواية عند مالك، وتجوز الشفعة بالجوار في ملك الطبقات عند الحنفية وكل من يثبتون الشفعة بالجوار.

المراجع والمصادر

- ابن مودود، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الخير، سنة النشر: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ۲- ابن نجیم، زین الدین بن ابراهیم (ابن نجیم)، البحر الرائق شرح کنز الدقائق، دار الکتاب الإسلامي، سنة النشر، ط۲: د.ت، ثمانیة أجزاء.
- ۳- ابن الهمام، كمال الدين بن عبدالواحد (ابن الهمام)، فتح القدير، دار الفكر، رقم الطبعة: د.ط: د.ت، عشرة أجزاء.
- الرماني، د. زيد بن محمد الرماني، مقاصد الشريعة في الكسب، الناشر: دار طويق للنشر، مكان النشر: الرياض، عدد الصفحات: ١٤٣ عدد المجلدات: ١، الإصدار: الأول.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، سنة النشر: ١٩٨٩/هـ/١٩٨٩م، رقم الطبعة: د.ط، عدد الأجزاء: ثلاثون جزءًا.
- الكاساني، أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: سبعة أجزاء.
- ٧- الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الحطاب)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، سنة النشر: ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، رقم الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، سنة النشر، رقم الطبعة: د.ط : د.ت، عدد الأجزاء:
- علیش، محمد بن أحمد بن محمد (علیش)، منح الجلیل شرح مختصر خلیل، دار الفکر، سنة النشر: ۱٤٠٩هـ/۱۹۸۹م، رقم الطبعة: د.ط، عدد الأجزاء: تسعة أجزاء.
- ١٠ القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، سنة النشر: ١٩٩٤م، رقم الطبعة، عدد الأجزاء: أربعة عشر جزءًا، فروع الفقه الشافعي.
- 11- الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، المدونة، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، رقم الطبعة: ط١، عدد الأجزاء: أربعة أجزاء.

- 17- الماوردي، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، سنة النشر: 1131هـ/ 1999م، الطبعة: د: ط، عدد الأجزاء: ثمانية عشر.
- ۱۳- الرملي، محمد بن شهاب الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، سنة النشر: ۱۶۰ هـ/۱۹۸۶م، رقم الطبعة: ط أخيرة، عدد الأجزاء: ثمانية أجزاء.
- ١٤ الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة، سنة النشر:
 ١٤١٠ هـ/١٩٩٠م، رقم الطبعة: د.ط، عدد الأجزاء: ثمانية أجزاء.
- ١٥- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، الطبعة: د.ط، عدد الأجزاء: اثنا عشرة جزءًا.
- 17- الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر، رقم الطبعة: د.ط : د.ت، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ١٧- برهان الدين، أبو إسحاق برهان الدين بن محمد بن عبد الله الحنبلي، الممتدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ١٤٠٠م، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ١٨- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، شرح عمدة الفقه، مكتبة العبيكان، سنة النشر، عدد الأجزاء: ثلاثة أجزاء.
- ١٩ ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، الفروع، عالم الكتب، سنة النشر: ١٤٠٥هـ/١٩٥٥م، رقم الطبعة: ط٤، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.
- ٢٠ البهوتي، منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع،
 دار الفكر، سنة النشر: ١١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، رقم الطبعة: د.ط، عدد الأجزاء: سنة أجزاء.
- ٢١- المرداوي، علي بن سليمان بن أحمد المرداوي، الإنصاف، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر، رقم الطبعة: د.ط: د.ت، عدد الأجزاء: اثنا عشر جزءًا.
- ۲۲- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، سنة النشر: ۱٤۲۰هـ / ۱۹۹۹م.
- ٢٣- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، المعني، دار إحيار التراث العربي، سنة النشر: ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، رقم الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ٢٤- النووي، يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، مطبعة المنيرية، سنة النشر: دت، رقم الطبعة: دلط: دت.
- ٢٥- زغيبة، د٠ عز الدين بن زغيبة، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مراجعة وتقديم د. نور الدين صغيري، الناشر: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبى، الطبعة: الأولى ٢٠٠١.
- ٢٦- سارة متلع القحطاني، وهذه رسالة علمية: أثر المقاصد الشرعية في التنمية الاقتصادية؛ الكويت: جامعة الكويت. كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٤، ص (رسالة ماجستير).
- ٢٧- الموسوعة الفقهية الكويتية، لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.